التحوّل في الوضع الدولي الراهن: البواعث والسمات الرئيسة

مثلما سبق القول، ان العالم المعاصر يعيش مرحلة من التحوّلات الهامة، لا سيما في بعض مفاهيمه الرئيسة؛ وان هذا التحوّل لم يقدّر له، بعد، ان يصل الى نهايته؛ ومن ثمّ، فان هناك عدداً من المشاهد المحتملة لعالم المستقبل. وفي هذا السياق، ينبغي التركيز على أمرين مترابطين: الأول، هو بواعث عملية التحوّل الجارية؛ والثاني السمات الرئيسة لعالم اليوم في عملية تحوّله، وصلة ذلك بمسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

في ما يتعلق ببواعث عملية التحوّل يمكن الاشارة الى باعثين اساسيين. الأول هو تلك التطوّرات الاقتصادية، والتكنولوجية، والعلمية، التي تصيب العديد من أرجاء المعمورة، والتي يستند اليها بعض التحليلات في توصيف المرحلة الراهنة بكونها مرحلة مخاض نحو عالم متعدد القوى. فالمعروف في أدبيات السياسية الدولية ان العالم، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اللحظة الراهنة، هو عالم ثنائي القطبية، حيث تقف على قمته دولتان عظميان، هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية؛ ثمّ هناك دول كبرى، يتلوها دول أصغر، ثمّ أصغر، وهكذا؛ وان السياسات الدولية ارتبطت، في مناخها العام وآلياتها الرئيسة، بحركة الصراع والتعاون بين القطبين الرئيسين ومؤيدي كل منهما. وهكذا كانت مرحلة الحرب الباردة التي استمرت حتى نهاية الستينات؛ ثمّ مرحلة الوفاق التي امتدت معظم السبعينات؛ ثمّ مرحلة ثالثة وهي مرحلة الحرب الباردة الجديدة التي استمرت معظم الثمانينات. وكل مرحلة من هذه المراحل كانت تنتقل عدواها الى الشرق الاوسط، والى المنطقة العربية[1]. ثمّ جاءت المرحلة الرابعة التي نعيشها حالياً، والتي تمتزج فيها عملية بناء الثقة بين العملاقين باحتمالات بروز قوى دولية أخرى تمارس تأثيرات لا تقل أهمية وجوهرية عن الادوار التي تقوم بها الدولتان العظميان. وفي هذا الصدد، تبرز دول، مثل اليابان، بما لها من قدرات اقتصادية وتكنولوجية هائلة، والصين، لاعتبارات سكانية وحضارية وايديولوجية، وكذلك الهند، الى جانب دول أخرى صاعدة، مثل البرازيل والارجنتين. الى جانب هذه الامثلة، هناك اوروبا الموحّدة التي سوف تكتمل عملية توحّدها الاقتصادي في العام ١٩٩٢. وعندئذٍ، سوف تختلف كثيراً أسس السياسة الدولية الراهنة.

ويستند بعض الآراء والاجتهادات العلمية الى تلك الأمثلة، معتبراً ان ما يجرى، الآن، هو تحوّل حقيقي نحو عالم متعدد القوى على أنقاض العالم الراهن ثنائي القطبية؛ وان العالم الجديد سوف يتيح مساحة أكبر للدول الاصغر في حرية الحركة، والحصول على درجة أفضل من المنافع والعوائد، السياسية والاقتصادية، فضلاً عن ان هيمنة الدولتين العظميين سوف تواجه بالعديد من العوائق، بما يمهّد الى تقلّصها الى أقل مساحة ممكنة في المستقبل[2].

والواضح، ان عالماً متعدّد القوى هو، بالفعل، أفضل كثيراً من عالم ثنائي القطبية، أو من عالم ذي قطب فقط؛ ذلك ان تعدّد القوى يعني، بالفعل، تعدّد الخيارات، وتعدد البدائل والاحتمالات، على عكس عالم لا يتيح تلك الدرجة العالية من التعددية. الّا ان النظرة الفاحصة الى ما يجرى بالفعل تكشف عن ان التحوّل الى عالم متعدد القوى ليس بالأمر السهل؛ بل انه سيواجه بمقاومة شديدة من قبل القوتين العظميين، أو على الاقل سيدفع القوتين العظميين الى تنسيق سياساتهما معاً، للحفاظ على موقعيهما المتميّزين في السياسة الدولية لأطول فترة زمنية مقبلة. ومن هنا تبدو عملية التحوّل الى عالم متعدد القوى عملية طويلة المدى. وبالمقابل، فما زال هناك الوقت الطويل لاستمرار